المعالجات الإسلامية لمشكلات الإنسان

مشكلة العنف والتطرف

السيد صدر الدين القبانجي

مشكلة العنف والتطرف مشكلة قديمة بقدم البشرية وبدأت بيوم اعتداء قابيل على هابيل حيث كانت ممارسة عنف من قابيل وسببها انهما قدما قرباناً إلى الله تعالى فتقبل من أحدهما وهو هابيل ولم يتقبل من الآخر وهو قابيل فدعا ذلك إلى ان يقتل قابيل أخاه هابيل المؤمن فقال هابيل (لئن بسطت إليّ يدك لتقتُلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتُلك) هو نوع من العنف والتطرف بسبب تقبل قربان أحدهما لاخلاصه وورعه وعدم تقبله من الآخر لعدم توفر تلك الشروط فيه، وقد تطور هذا العنف من عنف فردي إلى عنف قبلي وعنف قومي وعنف طائفي وعنف فئوي وعنف سياسي وعنف حكومي وعنف عاملي حيث تطورت أساليب العنف. الإسلام يعتبر العنف والتطرف ظاهرة مرضية لا صحية فالعنف والتطرف مرفوضان في مختلف المجالات كالممارسات اليومية مع الآخرين والمخاطبات الدولية والسياسية حتى مع العدو والحيوان، فيحرم قطع الاشجار واحراق المزارع العائدة إلى العدو في اثناء الحرب، وهكذا قطع الماء عن العدو واستعمال المواد الكيمياوية المحرمة، وقد أقر ذلك قبل (١٤٠٠) سنة الأمر الذي أقرته معاهدات جنيف في هذا العصر إذ تنبه لها الإسلام وجعلها ضمن تشريعات التحريم ووردت في النصوص الشرعية.

العنف والخشونة في ذات الله والشدة على أعدائه

وفي هذا المجال هناك ثلاثة مفاهيم: الأول، العنف وهو ظاهرة مرضية ويعني القسوة في التعامل مع الآخرين والمفهوم الثاني، هو الخشونة في ذات الله وهي ظاهرة صحية فقد وصف رسول الله(ص) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب(ع) بأنه أخيشن في ذات الله وتعني الموضوعية في التعامل مع الآخرين من دون المحسوبيات مع الأقارب والاصدقاء فالكل عنده سواسية أمام الحق، فكان عقيل بن أبي طالب وغيره عنده سواء في العطاء أم التعامل.

والمفهوم الثالث، هو الشدة على أعداء الله قال تعالى (أشداء على الكفار) وهو غير مفهوم العنف المذموم، لأنه ممارسة صحية تعني الجدية في تطبيق القانون. فالسارق يجب قطع يده عند ثبوت السرقة عليه وكذا الكافر المعتدي يجب قتاله ويجب ان تكون هناك جدية في المواقف وترك المحاباة مع أعداء الله وقد مدح الله المؤمنين حينما قال (أشداء على الكفار رحماء بينهم) هذا المفهوم يعبر عنه بالجدية في تطبيق القانون قال تعالى (ولا تأخذكم بهما رأفةٌ في دين الله).

هناك سؤال: كيف يعالج الإسلام ظاهرة العنف؟

. الإسلام يدين صور العنف ويطرح ثلاث معالجات:

١. المعالجة الذاتية وفيها يقوم الإسلام بتربية الفرد تربية صالحة قبل ان يتأثر بالافكار الارهابية، ويجعل منه فرداً صالحاً في البيت والمجتمع، قال رسول الله (ص): "ان الرفق لم يوضع على شيء إلا زانه ولا نزع من شيء إلا شانه" فالرفق مطلوب في كل الاحوال وفي جميع الظروف، في البيت مع العائلة وفي المدرسة وفي الشارع وفي الدائرة بل حتى في ساحة كرة القدم ومع الحيوان، فالاسلام ينهى عن الخشونة في كل شيء، وقال الباقر(ع): (من قسم له الرفق قسم له الايمان) فمن كان لديه شيء من الرفق دل ذلك على إيمانه لأن الرفق شعبة من شعب الايمان. وقد تنبه الغرب لهذا المفهوم وأدخلوا منهج حقوق الإنسان في المدارس لنشر ثقافة الرفق في التعامل مع الآخرين، ويقول الباقر(ع) في هذا الصدد: (ان الله عزوجل رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف)، وقال الصادق(ع): (أيما أهل بيت أعطوا حظهم من الرفق فقد وسع الله عليهم من الرزق).

٢. المعالجة التشريعية وتعني سن القوانين الرادعة والصارمة في مواجهة العنف حتى يصل إلى الاعدام، وقد عاد الغرب إليه بعد تجميده مدة من الزمن فلابد من معالجة قانونية صارمة امام الارهاب الذي يريد الفتك بأرواح الناس، والقرآن سجل موقفاً وسن تشريعاً بسبب حادثة قتل قابيل أخيه هابيل قال تعالى: (من أجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل انه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً) فالسكوت على هذه الجريمة سوف ينشر القتل في البشرية، لذا شرع القصاص من القاتل المتعمد.

٣. المعالجة الثالثة: وهي الضربة الاستباقية وهي غير مقرة من قبل الأمم ولا الشرائع السماوية بل اوجدتها القوى الكبرى في العالم وتستند إلى مفهوم القصاص قبل الجناية وهو مرفوض في الإسلام ولا يقره التشريع الإسلامي، ومثاله قتل الطفل لئلا يكبر ويصبح سارقاً أو مجرماً، أو ما تفعله الدول الاستكبارية في العالم عندما تريد ضرب بعض الدول بحجة أن فيها إرهاصات أو مقدمات للإرهاب فتؤجج نار الإرهاب. ولذا نلاحظ انتشار الإرهاب في العراق والسعودية وإيران وسوريا وغيرها من الدول بسبب الممارسات الخاطئة للدول الكبرى، وقد استخدمه صدام ونظامه لمحاربة المؤمنين. فقد كان من يصلي في المسجد أو يطالع كتاباً اسلامياً يتعرض للتصفية والاعتقال والسجن بحجة انه سيصبح عنصراً معادياً للثورة والوطن بمفهوم نظام صدام فيجب القضاء عليه، والاسلام يرفض هذه المعالجة ولا يجيز القصاص قبل الجناية كما نجد تطبيق ذلك من قبل الامام علي (ع) مع طلحة والزبير عندما خرجا من الكوفة ولم يبايعاه وقالا نريد العمرة وكان الامام علي(ع) يعلم بنيتهما فقال لهما بل تريدان الغدرة ولكن لم يعاقبهما لأنه لم يصدر منهما جرم يستحق العقاب. وهكذا في قصة الامام الحسين (ع) مع الحر وأصحابه فقد أشار أصحاب الإمام الحسين (ع) بان يبدأ الحر وأصحابه القتال قبل توارد جيش بن زياد عليهم فقال (ع) لا يمكن أن ابدأ الحرب.

وفي هذا الصدد نحن نبارك للدول الأخرى الانفتاح والحصول على حقوقها في الحياة السياسية كما حصل في ايران والكويت والسعودية ولكن نلاحظ موقفاً ازدواجياً من بعض الدول الكبرى ففي الوقت الذي تطالب بالحرية للشعوب في ممارسة الانتخابات وأخذ حقوقها السياسية تحارب دولاً أخرى في ممارسة هذا الحق كما هو الحال في إيران، فمبدأ الانتخابات إذا كان صحيحاً ومطلوباً فيحق للجميع ممارسته وليس لبعض دون بعضهم الآخر حتى وصل الأمر إلى دعوة بعض الدول لمقاطعة الانتخابات خشية فوز من يريده الشعب فهذه رؤية مزدوجة ومرفوضة، فالانتخابات حق للشعوب ولا يمكن حرمانها منه فالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات في دولة إيران أو غيرها تستبطن خطأين: احدهما التدخل في الشؤون الداخلية، والثاني الخروج على مبادئ الديمقراطية العالمية والاصلاح السياسي الذي ينادي به العالم، فلماذا يحرم الاصلاح السياسي في إيران وفي غيرها حلال؟

"وسط حشد كبير من الفقهاء والعلماء ، افتتح "المؤتمر الإسلامي الدولي" الأول في عمان (تموز ، ٢٠٠٥). وقد وصف قسم كبير من الإعلام العربي وبكلام تبجيلي واحتفائي كبيرين ، هذا المؤتمر الذي ضمَّ ١٧٠ مفكراً وفقيهاً وسياسياً جاءوا من أربعين دولة ، بأنه كان مثل تظاهرة ثقافية وفكرية لها وزنها ودلالاتها الواضحة في هذا الظرف الاستثنائي من حياة الأمة العربية والإسلامية. وربط هذا الإعلام بين المؤتمر وما يتعرض له الإسلام من غارة تستهدف تشويه صورته وأهدافه وتعاليمه ، في ظل تقصير وعجز واضحين من قبل المؤسسة الدينية الرسمية وجمهور العلماء والفقهاء المعتبرين."

لماذا لم يُفتِ أحد بقتل بن لادن حتى الآن؟

شاكر النابلسي

وقد خرج المؤتمر بجملة من التوصيات الرئيسية الروتينية التي يتردد محتواها في أوساط كثيرة سابقة وخارج هذا المؤتمر، مرتبطة بإدانة العنف الأعمى- الذي يمارس في عدة دول باسم الإسلام- والدعوة إلى الحوار والتعايش بين أبناء المذاهب والطوائف الإسلامية المختلفة. وهي توصيات في مجملها لا تضع الإصبع على الجرح، ولا تشفي الغليل، ولا تداوي العليل. حيث لا يملك هذا المؤتمر السلطان اللازم لتطبيق هذه التوصيات.

لقد تساءلت الكاتبة والباحثة جوديا بيري عن مدى أهمية مثل هذه المؤتمرات، التي سبق ان شهد العالم العربي والإسلامي العديد منها على المستوى الديني، أو على المستوى السياسي كمؤتمرات القمة وغيرها. فما المشكلة التي استطاعت مثل هذه المؤتمرات أن تحلها أو أن تضع حداً لتفاقمها؟

إن فاقد الشيء لا يعطيه.

إن كثيراً من العلماء والفقهاء الذين حضروا "المؤتمر الإسلامي الدولي" الأول في عمان، كانوا قد أصدروا فتاوى دينية تحرّض على قتل المدنيين من النساء والأطفال والشيوخ تحت مظلة "الجهاد الديني". ولعل استشراء الإرهاب في العالم العربي على هذا النحو الذي نشهده الآن، كان سببه بالدرجة الأولى تشجيع كثير من الفقهاء على الإرهاب بغطاء ديني مزوّر ومختطف وغير سليم في معظم الأحيان. ولو كان هؤلاء الفقهاء الذين شجعوا الإرهاب بتلك الفتاوى الدينية المدوية على حق، لأفتوا كذلك بقتل ابن لادن وايمن الظواهري والزرقاوي وكل قيادات "القاعدة" في كل مكان.

لقد ازهقت عناصر قيادة "القاعدة" أرواح الآلاف من الأبرياء المدنيين من عرب وعجم ومن النساء والأطفال والشيوخ ومن ليست له علاقة بالصراع الدائر الآن في الشرق الأوسط. فقد أصدرت مؤخراً جامعة "اكسفورد" احصائية تقول إن عدد القتلى في العراق وحده، منذ عام ٢٠٠٣، بلغ ٢٥ الفاً، منهم ١١١ رضيعاً، و٢٤٨٨ طفلاً، و٢٣٨٣ امرأة، و٢٠٠٨١ مدنياً لا علاقة لهم بالصراع.

أفلا يتيح ذلك للفقهاء اصدار فتاوى تدين هؤلاء القتلة، وتحلل قتلهم والتخلص من شرورهم؟

أم أن الفقهاء في هذه الأحوال يلجأون إلى الإدانة والتنديد واطلاق شعارات التسامح والمحبة والتعاون.. إلى آخر هذه المنظومة اليوتوبية من الشعارات التي لا تساوى على أرض الواقع الحبر الذي كُتبت به والطعام الذي أكل من أجله، والمصاريف الباهظة التي صرفت لإقامة مثل هذه المهرجانات الدينية الاستعراضية الفارغة من القرارات الحاسمة التي لا يمكن أن تُطبق على أرض الواقع.

هل يعد عدم صدور فتاوى دينية حتى الآن بقتل بن لادن وعناصر قيادة "القاعدة" الأخرى الظالعة في العمليات الإرهابية التي تجرى الآن في العراق وفي السعودية وفي مصر والتي لا تحتاج إلى انتظار الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب - كما يتعلل بعضهم - دليلا قاطعا مانعا على ان كثيراً من الفقهاء الذين يدّعون أنهم ضد موجات الإرهاب، هم في واقع الأمر وضمنياً، يتبنون هذه العمليات الإرهابية ويباركونها في سرهم وليلهم؟

أليس من البؤس، والتهافت، واغتيال العقل، وسوء السبيل، ونقصان الحس الإنساني، وعمى البصيرة الدينية، وضلال الطريق القويم، أن يزن بعض فقهاء الدين الإرهاب بميزانين ويكيلون بمكيالين، وهم الذين يعيبون على الآخرين من "الكفار" الكيل بمكيالين، ويطلقون على أنظمة الغرب "ذات المكيالين"؟ فيكون الإرهاب حراماً في الدوحة مثلاً، وتخرج تظاهرات الشيوخ لشجبه وادانته والتنديد به، ويكون الإرهاب في بغداد والرياض والقاهرة وشرم الشيخ وطابا حلالاً واسترداداً لكرامة الأمة الإسلامية المهدورة كما قال مجدي حسين، الأمين العام لحزب "العمل" الإسلامي المصري في جريدة "الشعب"؟

ان المهمة الأولى لفقهاء الدين اقامة موازين العدل والإحسان بين الناس، فهل من العدل والإحسان أن يُدان الغرب في اعتدائه على الشرق، ولا يُدان المسلم في قتل أخيه المسلم أو غير المسلم بلا جرم.

ان عدم صدور مثل هذه الفتاوى حتى الآن، هو الذي شدَّ من أزر بن لادن وعناصره وقاعدته، وشجعهم على توسيع دائرة القتل والإرهاب في العالم العربي. بل إن عناصر القاعدة قد استمرأت الإرهاب وأوغلت فيه عندما وجدت أن اغلب فقهاء الدين في العالم العربي سكتوا عما فعلوا، بل اعتبرت هذه السكوت مباركة لما تقترفه من جرائم.

من هو أخطر على الإسلام الآن: بن لادن وعناصر "القاعدة"، أم سلمان رشدي في روايته السخيفة المبتذلة "آيات شيطانية"؟

لماذا هُدر دم سلمان رشدي وصدرت فتوى بقتله، ولم يُهدر دم بن لادن والظواهري والزرقاوي، وجميعهم مسلمون؟

من كان الأخطر على الإسلام الآن وفي الماضي: بن لادن وعناصر قاعدته، أم فرج فودة وحسين مروة ومحمود طه والصادق النيهوم وغيرهم من مفكري العرب المعاصرين، فلماذا صدرت فتاوى بقتل هؤلاء وقتلوا فعلاً، ولم تصدر فتوى حتى الآن بقتل بن لادن وقادة "القاعدة"؟

ألسنا أمة المكاييل، وليس المكيالين فقط؟

جنون الارهاب السلفي.. إيمان مشوه وبصيرة حولاء!

ميثم الجنابي

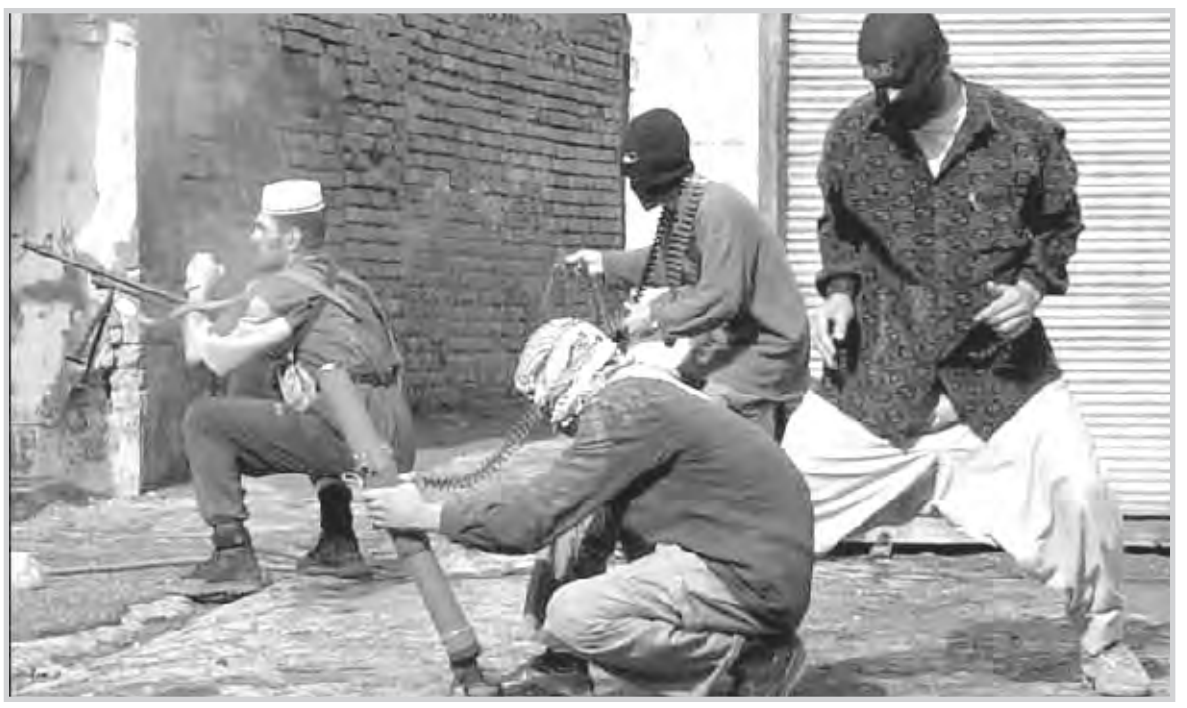

إن اقتران تسمية الإرهاب في السنوات الأخيرة بالإسلام هو بحد ذاته ظاهرة مثيرة للالتباس الفكري والعقائدي والديني والثقافي. والأعقد من ذلك التباسها السياسي. فمن الناحية الفكرية لا يعقل ارتباط الاسلام بالإرهاب وذلك لتعارضهما الجوهري من حيث المقدمات والغايات. واقصد بالإسلام هنا الصيغة الأولية التي يشكل القرآن والسيرة النبوية الفعلية نموذجهما النظري والعملي. وهي نماذج كانت تستمد مقوماتهما من التقاليد العربية "الجاهلية" التي كانت تحتقر فكرة وأسلوب الغيلة (الاغتيال). وهو السبب الذي يفسر سهولة اغتيال الخليفتين عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب. فقد كان كل منهما متربيا بتقاليد العرب وروح الاسلام الأول اللذين يتنافيان بصورة تامة مع فكرة الاغتيال. فالفروسية والمواجهة المباشرة هي الصفة التي كانت تطابق نموذج المروءة العربية. ومنها سوف تظهر في وقت لاحق فكرة وممارسة الفتوة والفتيان، بما في ذلك الصوفية.

أما القرآن والسيرة النبوية، فانهما يمثلان نماذج راقية للمواجهة الحية والمباشرة لكل ما يعتمل في العقل والقلب والضمير. ففيهما نعثر على كل ما كان يفكر به محمد ويخطط له ويسعى إليه. وهي "آلية" كانت تستمد مقوماتها من ثلاثية الوحي والله والإيمان. لان الوحي "لا يكذب" والله "لا يخذل" والإيمان يفترض المواجهة والتحدي. وهي المقدمات الفكرية التي بلورت في الواقع مضمون العقيدة الإسلامية العملية حول ضرورة مواجهة الظلم والطغيان والمنكر بصورة مباشرة باليد واللسان والقلب، أي بالجسد والروح والعقل. كما رفعت فكرة العمل من اجل الخير إلى مصاف النموذج العملي الأكثر رقيا في المواجهة. وهي عقائد تحولت تدريجيا إلى جزء من قواعد الإيمان. وهذه بدورها قد تطورت وتهذبت وارتقت وتنوعت وجرى التأسيس لها بصور وصيغ مختلفة في مجرى تطور الحضارة الإسلامية. من هنا إشكالية الارتباط المخجل للإرهاب بالإسلام. لكنه ارتباط "واقعي" عند القوى التي تدعي تمثيل الاسلام عقائديا ودينيا وثقافيا وتمارس الإرهاب، أي الاغتيال الفردي والجماعي، المجاني والمدفوع بصورة علنية ومستترة.

إن التناقض التام بين مضمون الفكرة الإسلامية الأولية ونماذجها العلمية في السيرة النبوية وأعلام وأئمة الاسلام التاريخي مع ممارسة الإرهاب جلي للغاية. الا انه جلاء يتحول إلى معضلة عصية على الفهم حالما يجري نقله إلى ميدان الحياة السياسية. إذ تتحول فكرة "الإرهاب" الإسلامية (إرهاب أعداء الله والعدو)، إلى شعار أعمى. فقد كانت العبارة الإسلامية بهذا الصدد تعني أولا وقبل كل شئ مواجهة الخصم بمعايير الحق. أما مضمونها العملي فقد كان يصب في اتجاه رفع معنوية الروح الأخلاقي عند المسلمين في القتال. بمعنى أنها الفكرة النظرية والعملية الساعية إلى تنقية وتقوية الروح الأخلاقي وزجه للفعل بمعايير الحق. ومن ثم لا علاقة للإرهاب بالمعنى المعاصر بمضمون الفكرة الإسلامية آنفة الذكر. فالعداء والعدو من وجهة النظر الإسلامية هما ليسا فكرة أبدية. والأولوية والجوهرية في الاسلام للسلام والرحمة المقرونين بمعايير الحق والعدالة. وهي قيم تفترض المواجهة العلنية للنفس والآخرين بما في ذلك "الأعداء" وليس من خلال التخطيط المتمرس بنفسية وذهنية الغيلة والاغتيال. وذلك لما في هذه النفسية والذهنية من تراكم للرذيلة، وبالأخص الجبن وانعدام المروءة.

إننا نعثر في ممارسة الإرهاب، أي القتل المجاني للأبرياء ممارسة تشير أولا وقبل كل شيء إلى تشوه في الإيمان واعوجاج في الرؤية. وخطورتها الكبرى تقوم في أنها تجمع بين "الإيمان" وزيغ البصيرة في الأفعال "السياسية" مما يجعل منها مشكلة غاية في التعقيد. فهي المشكلة التي تجمع في ذاتها تشوه النفسية والذهنية والواقع والتاريخ. وذلك لان رفع الإرهاب إلى مصاف العقيدة المقدسة هو ليس ابتذالا لفكرة المقدس والإيمان، بل انحطاط رهيب للدين والعقائد والواقع. وهو الأمر الذي يجعل من محاربة "الإرهاب الإسلامي" مهمة إسلامية في الدرجة الأولى من اجل مطابقة حقيقة الاسلام مع ذاته في مجال العلم والعمل. بمعنى مواجهة التشوه النفسي والذهني المجسدين في ممارسات الإرهاب من خلال تأسيس الفكرة القائلة ان الاسلام والسلام توأمان لحقيقة الدين. وهو تأسيس يفترض بدوره مواجهة أساليب الصراع والمواجهة للنفس والخصوم والأعداء بطريقة ترتقي إلى إدراك الضرورات في العالم المعاصر.

إن تأسيس المواجهة النظرية والعملية "للإرهاب الإسلامي" يفترض استكماله بمواجهة التاريخ والواقع. وهي مواجهة ممكنة من خلال سحب حق تمثيل "التاريخ المقدس" من جانب القوى الاجتماعية والسياسية الهامشية. وهي مهمة ممكنة التحقيق من خلال تذليل نفسية وذهنية الراديكالية السياسية. ولا طريق لها غير الإصلاحين الفعلي والشامل اللذين يضمنان إمكانية بناء الدولة الشرعية والنظام السياسي الديمقراطي والمجتمع المدني والثقافة العقلانية.

فالإرهاب في الإطار العام ظاهرة مرتبطة أما بحالة مرضية عميقة للمجتمع والدولة والثقافة، أي بأزمة بنيوية شاملة، وأما بخلل طارئ في أوزان الوجود الدولي والسياسي والاجتماعي والثقافي. وعندما ننظر إلى واقع العالم العربي والإسلامي المعاصر، بوصفه أحد اكبر "المصدرين" الفعليين للإرهاب، فإننا نرى بوضوح تداخل وتضافر الأزمة البنيوية الشاملة والخلل الفعلي في أوزان وجودهما. من هنا استحالة القضاء على الإرهاب بوصفه مسخا جديدا للإيمان المتعصب والذهنية العوجاء دون حل العقدة الجذرية له في بنية الدولة والنظام السياسي والمجتمع والثقافة.

تكشف التجارب التاريخية للأمم والدول جميعا عن استحالة القضاء على الإرهاب وتذليل آثاره من دون رؤية عقلانية وسياسة واقعية مبنية على أساس القانون والحق والعدالة. وهو أمر يفترض أولا وقبل كل شيء تحرير الدولة والمجتمع من مختلف صيغ الغلو السياسي والأيديولوجي، وأساليب ولغة العنف (السائدة في وسائل الإعلام مثل السحق والتدمير والتصفية والتحييد والتطهير وما شابه ذلك)، لأنها تؤدي على المدى القريب والبعيد إلى إنتاج هذه المعاني في السلوك الفردي والاجتماعي. وكذلك محاربة الإرهاب من خلال التركيز على أولوية الوسائل الحقوقية، من اجل تحرير هذه الوسائل من خدمة الغايات الضيقة للأحزاب والأفراد على السواء، فضلاً عن ضرورة استناد الدولة إلى فلسفة دنيوية وقيم جامعة ذات أبعاد وطنية –حكومية– إنسانية مهمتها خدمة المجتمع المدني وتوسيع وتعميق آليات فعله. وأخيرا وضع هذه الأفكار في أساس الدعاية والإعلام، من خلال صياغة نظام مرن للحقيقة يستجيب للحاجة العملية الصحيحة، وبما يناسب التاريخ القومي والثقافة القومية.

إن ذلك يخلص الدولة والمجتمع والثقافة من الوقوع في مغالطات الزمن وينقلهما إلى مصاف التاريخ الفعلي بوصفه إدراكا وتراكما لوعي الذات، ومن ثم يخلصهم جميعا من شرك الإنتاج الدائم "للأوهام المقدسة". حينذاك يمكن تجفيف ينابيع الشر الاجتماعي والأخلاقي والروحي للإرهاب وتحرير الإيمان من أن يكون فريسة البصيرة الخربة. وليس اعتباطا إن قيل قديما "العمى اقرب إلى السلامة من بصيرة حولاء". فالأعمى يتمسك بعصا ترشده في الطريق بينما البصيرة المصابة بالحول عادة ما تتداخل الأشياء والألوان فيها بالشكل الذي يجعلها ترى الجميل قبيحا والقبيح جميلا. وهي رؤية لا يريدها الله ولا البشر الأسوياء ولا الحمير أيضا!